فوزية عبد الله أبو خالد

حاصلة على دكتوراه في الاجتماع والمعرفة من جامعة سالفورد (المملكة المتحدة)، وعنوان أطروحتها «سبر اغوار الخطاب السعودي؛ العلاقات الجندرية وعلاقات السلطة». شاعرة وكاتبة وحالياً أستاذة مساعدة في جامعة الملك سعود.

١. على الرغم من انتمائي إلى مجتمع لا يعترف بالمصطلح «حركة نسائية»، وإذا تنازلت إلى حد عن الملابسات السياسية التي يتضمنها المصطلح، أظن أنني أستطيع أن أعيّن بعض الوجوه الهامة لنجاح الحركات النسائية العربية وأخفاقها. ولكن، لأفعل ذلك، لا بد من الإتفاق على تعريف المصطلح. أهمية أن نطور مثل هذا التعريف المشترك ليس فقط التوصل إلى إتفاق «نظري»، بل أيضاً لمعرفة أشكاله المختلفة في البيئات الاجتماعية المتباينة في العالم العربي. إذا إقتصر فهمنا للمصطلح على معنى واحد يحدد «الحركات النسائية» بانها فقط النشاط السياسي للنسوية، يستثني مثل هذا التعريف المحدود تلك المجتمعات العربية التي لا تسمح بالنشاط السياسي ولا تعترف بالنسوية.

ولكن، وعلى نقيض هذه الممنوعات، فإن هناك مجتمعات عربية ينشط فيها زخم «الحركة النسائية» مع أن «الحركة النسائية» ليست موجودة رسمياً، أو لا يعترف بها على أنها حركة نسوية. يمكن القول بأن للمصطلح أكثر من تعريف واحد. فإذا تخطينا التصورات التجريدية أو العملانية، يمكننا أن نجد «حركة نسائية» حين نكون مستعدين أن ننظر إليها في أشكالها المختلفة. في السعودية، مثلاً، مع أننا لا نجد «حركة» للدفاع عن قضية المرأة، لا يمكننا أن نتجاهل ما يتضمنه المصطلح في وجه كل الخطوات التي اتخذت لتحسين وضع المرأة. مع أن السعودية، على خلاف بلاد الخليج المجاورة لها، لم تشهد قط أي حركة نسائية، إلا أنه من الصعب أن نقول أنها لم تشعر بتأثير الحركة النسائية العربية العامة. صحيح أن معظم الاصلاحات المتعلقة بالنساء جاءت بمبادرات حكومية، إلا أن معظمها كان استجابة لرغبات المواطنين ومطاليبهم. منذ القرار الملكي الاول عام ١٩٦٠ الذي اعترف بحق البنات بالتعليم إلى الاعتراف الرسمي عام ٢٠٠١ بحق النساء كمواطنات ببطاقة هوية شخصية، ليس فقط بصفتهن بنات او زوجات، لم تكن «الحركة النسائية العربية» غائبة عن المجتمع السعودي، مع انها لم تكن في الوقت نفسه حاضرة.

تصبح قيمة هذين القرارين الرسميين أوضح حين نعرف أنهما كليهما واجها مقاومة عنيفة من قبل بعض فئات المجتمع السعودي. الخلاف الذي تثيرة كل القضايا المتعلقة بالنساء في السعودية كان حال دون صدور القرارين لولا الجدل الطويل بين المناهضين والمؤيدين والذي أظهر أن تأييد حقوق النساء كان الغالب. إنني أعدّ ذلك إنجازاً للحركة النسائية العربية. يكمن الإنجاز في أن الحركة استطاعت، ولو بطريقة غير مباشرة، أن تضع برنامجاً لإصلاحات نسوية إخترقت المجتمعات المختلفة في العالم العربي في فترات مختلفة من تاريخها الحديث. تحدي أميّة النساء من داخل نظام التعتيم على القيم الإسلامية كان أحد إنجازات الحركة الرئيسية، خاصة وإن النساء في بعض اجزاء العالم العربي كنّ يمنعن من التعليم على أساس تأويل معيّن للإسلام. والشيء نفسه يصدق بالنسبة لحق النساء بالعمل.

إخفاق الحركة النسائية العربية يكمن في عجزها عن توسيع هذا النجاح ليشمل نواحي أخرى من حياة النساء من غير أن تقع في شرك الصورة الحديثة لنساء الغرب. إنتقاد آخر هو عجزها عن بناء مساواة جندرية لحل الصراع التاريخي بين الرجال والنساء.

٢. لدينا مثل عربي يقول «أن كلمة عدالة تستخدم لإنعدام العدالة». أول من استخدم هذا المثل كان ابن عم النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) ليبيّن أن كلمة صدق يساء إستخدامها أحياناً لتؤدي الى نتيجة خاطئة. يبدو لي أن هذا المثل ينطبق تماماً على الذين ينتقدون الحركة النسائية العربية لا ليعطوا رأياً موضوعياً بل فقط كوسيلة لإدانة الحركة نفسها. الهدف من وراء وصف الحركة النسائية بأنها تبعية عمياء «للنسوية الغربية» ليس إبداء نقد موضوعي لبعض الأفكار والممارسات، وإنما إدانة للحركة ككل وتقليل ما قد يكون فيها من إغراء بالنسبة للمسلمات. في رأيي، لاينبغي للحركة النسائية أن تضيع الوقت في الاستجابة لمثل هذه التهم، أو أن تسمح لها بإلهائها عن هدفها، اي تمكين النساء. الاستجابة العملية تكون في أن تكرس نفسها لهدفها بأن تحشد النساء في كل أنحاء العالم العربي– في المدن والريف، نساء ذوات توجيهات علمية مختلفة، ومن بيئات اثنية وثقافية واقتصادية متباينة. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا حاولت الحركة بإخلاص وجدية أن ترتبط بالقضايا الملحة والحاجات الحقيقية للنساء في بيئات عربية معينة.

على الرغم من الميل الساحق إلى العولمة يجب أن ندرك أن قضايا النساء ليست هي ذاتها في كل جزء من العالم. صحيح أن هناك قضايا مشتركة، وأنه ينبغي أن يكون هناك شعور بالتضامن بين نساء العالم، ولكن من الصحيح ايضاً أنه لا يمكن استيراد المشكلات أو تصديرها ولا يمكن فرض الحلول.

بالاضافة إلى ذلك، استجابة عملية أخرى تكون في أخذ قضية الديموقراطية مأخذ الجد لا كمجرد شعار، مما يعني أن الحركات النسائية العربية ينبغي أن تدقرط نفسها من الداخل. وهذا يفتقر إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار وجهات نظر وإنتقادات الرجال والنساء على السواء. ينبغي أن تكون لحركات النسائية الشجاعة على بدء النقد الذاتي.

وفي الختام، فمن الملح جداً أن يبذل العالم العربي بكامله مجهوداً جدياً لبلورة أفكاره وممارساته على ضوء ما تنص عليه الشريعة الاسلامية عن المرأة. أظن أن هناك مقطعاً تاريخياً كاملاً عن وضع النساء القانوني في الإسلام يجب مراجعته وإعادة قراءته على ضوء الحاجات المعاصرة للنساء والقضايا النسوية المعاصرة. يجب أن تكون هذه القراءة على ضوء القرآن الكريم وبناء على السنة النبوية الشريفة، وليس فقط بناء على آراء علماء الماضي. هذا ليس للانتقاص من آرائهم وانما للفت الانتباه إلى ضرورة أن تتحمل النساء المسؤولية في هذا العالم الذي يسيطر عليه الذكور. هذا ليس طلباً للإنعزال عن الساحة الدولية، بل بالعكس، أنه طلب موجه إلى الحركة النسائية العربية لوضع بصماتها الخاصة على «مسألة المرأة»، كي لا توصف بأنها صورة للنسوية الغربية.

٣. هناك عدد من المحاولات الأكاديمية والصحافية لتحديد العوامل التي تسببت في انتشار ما يدعى بالأصولية الدينية. سأشير هنا إلى محاولتين أكاديميتين تعبران عن مقاربتين متناقضتين للقضية. إحداهما تتبنى موقفاً غربياً خالصاً بأن تعطي «الصحوة الاسلامية» صورة منمطة على أنها حركة معادية لا هدف لها غير مقاومة «الحداثة»، والحداثة في تعريف هذه المقاربة هي الحداثة الغربية وحدها، مما يتيح لها أن تصف الصحوة الاسلامية بأنها تهدد قيم الغرب العالمية. المقاربة الثانية تحاول أن تقرأ الصحوة الاسلامية من داخل السياق التاريخي لعلاقة سيطرة الغرب على العالم الاسلامي (بما فيه العالم العربي). إنها تنظر إلى علاقة السيطرة هذه على إنها بنية تسمح بممارسة السلطة/المعرفة التي تجعل العالم الاسلامي عالماً يُخاف منه، يُحتقَر ويُضبط. بما أن هذه السيطرة كانت بنية إدخال الحداثة على أنها نتاج غربي خالص، أدت بالتالي إلى خلق شروط سياسية للحداثة في العالم الاسلامي. كان الشرط أن العالم الاسلامي لا يمكن تحديثة إلا إذا قبل أن يتبع النموذج الغربي للحداثة. وهذا يعني، نظرياً وعملياً، محو الهوية بعد تخطي الصورة الجسدية والتراث الثقافي والحدود الجغرافية.

تمثل جيتا ساغال ويوفال–دافيس المقاربة الأولى، كما يتجلى في تحليلهما «للصحوة الاسلامية» على أنها شكل للأصولية مطابق لجميع أشكال الأصولية الدينية، ولا تقيمان وزناً للإختلافات التاريخية والإجتماعية–السياسية والثقافية، إذ يقوم تحليلهما على فرضية ضمنية بكونية غربية.[١] مثل هذه المقاربة تصف كل محاولات الرجوع إلى القرآن والشريعة في قضايا متعلقة بالنساء على أنها عودة إلى التقاليد. ويرفض هذه النظرة هؤلاء الذين يرون أن الرجوع إلى القرآن والشريعة هو السبيل الوحيد لرفض التفسيرات التقليدية وذلك بخلق إعادة قراءة معاصرة وجديدة للنصوص الدينية. هذه المقاربة الثانية لا تعترف فقط بحق النسوية في العالم الاسلامي بأن يكون لها خيار خاص بها في طريقة استجابتها للتحديات الموجهة إلى المسلمات، وإنما توفر أيضاً تنظيراً لفهم شرعية هذا الخيار، وليس فقط ما وراءه من منطق. ولكن ليلى أحمد ونسرين علي وغيرهما تشكان في صحة أو يكون للمرأة صورة واحدة، تسميها اليزابيث سبيلمان «المرأة الجوهرية». تقولان أن هذه صورة غربية الشكل والعقلية. ويخطو بوبي سيد بهذا الرأي خطوة أبعد حين يقول، «تأثير ذلك أن النساء اللواتي لا يشاركن في خصوصيات النساء الجوهرية يصبحن نساء بدرجة أقل من الاخريات.»[٢] وهذا يعني أنه لكي يعترف الغرب بأن الحركات النسوية تحريرية ينبغي إما أن تكون غربية أو على الأقل غربية الإتجاه، وهذه موافقة على هرميات ثقافية وعرقية.

٤. هذا أيضاً سؤال مثير للجدل. من جهة، نجد هؤلاء الذين يرون ان إشراك النساء في مثل هذه المشاريع قد يؤدي إلى «تدجينهن» بتحويل إهتمامهن عن الحياة السياسية والمجال العام. ومن جهة أخرى، هناك من يرى أن الطريقة الوحيدة التي تجعل الحركة النسائية تكسب مصداقية سياسية هي بأن تتناول القضايا الملحة والحاجات العاجلة للنساء، أياً كانت بيئتهن. وأظن أنني ميالة إلى الموافقة مع هؤلاء لسببين. السبب الأول شخصي متعلق بحدسي كشاعرة وليس فقط بتوجيهي كعالمة إجتماع، مما يجعلني أفضل رومنسية العمل مع الناس على أن تربكني سوريالية العمل السياسي. والسبب الثاني هو الحاجة الفعلية إلى نساء في العمل الاجتماعي والإرشادات القانونية الخ، كوسيلة لتمكين النساء، وهو السبيل الوحيد إلى مساعدتهن على النضال لتحقيق مواطنية كاملة، قانونياً وسياسياً.

٥. نعم، إنني أعتقد إعتقاداً تاماً أنه يجب القيام بنضال مكثف في موضوع القانون العائلي. كما ذكرت آنفاً، هناك نظام كامل للشريعة الاسلامية مسكوت عنه ومهمَل، وينبغي إعادة قراءته وتأويله.

٦. نعم، بكل تأكيد. في الواقع لا يجب أن تعني العولمة فقط الأمركة أو الغربنة. العولمة بالمعنى الايجابي للكلمة تعني انهيار جدار برلين في كل أنحاء الكرة الارضية. وهذا يعني تمثيلاً متساوياً لأبعاد القارات السبع المختلفة. فضلاً عن أن هناك تواريخ غنية لنضالات النساء الشخصية والاجتماعية، لتجارب مفرحة ومحزنة، يجب أن يعاد إكتشافها عالمياً وأن يشترك فيها النساء والرجال في العالم. وهذه لا بد من كشفها ونشرها بين الأجيال الجديدة من النساء، خاصة وأن الانترنيت يساعد اليوم على إزالة الحدود السياسية بالإضافة إلى فكرة الرقابة.

٧. يسرني أن تكونوا قد طرحتم هذا السؤال. تختلف أسباب هذه المحدودية ما بين الاجتماعي والسياسي وعوامل متعددة الابعاد. بعض منتقدي الحركات النسائية يظن ذلك ناتجاً عن سوء تطبيق الديموقراطية. فيما يظن غيرهم أن السبب هو إخفاق